نشرة صندوق النقد الدولي

حوار مع ثارمان، رشيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

حتى نبني ركيزة صلبة للنمو، يجب تحويل التركيز إلى الإصلاحات الهيكلية

١٤ إبريل ٢٠١٤

السيد شانموغاراتنام، رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية: سرعة نمو الرفع المالي لدى قطاع الشركات هو خطر آخر يتعين مراقبته عن كثب (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- مزيج السياسات ينبغي أن يتغير مع تركيز خاص على النمو وتوظيف العمالة
- ينبغي إيجاد وسيلة عملية للتقدم في إصلاحات الحصص
- "إعادة توزيع الإنتاجية" من أهم السبل لمعالجة عدم المساواة

أثناء اجتماعات الربيع التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة، تحولت اهتمامات صناع السياسات من التعافي من الأزمة إلى تحقيق نمو دائم وعالي الجودة.

وفي حوار أجري مع السيد ثارمان شانموغاراتنام – نائب رئيس الوزراء السنغافوري ورئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية – قال إن التركيز يجب أن يتحول الآن إلى الإصلاحات الهيكلية من أجل "بناء ركيزة صلبة للنمو وتوظيف العمالة. وشدد أيضا على أن الخطوات اللازمة لمعالجة تفاوت الدخول ينبغي أن تركز على رفع المهارات والإمكانات الإنتاجية لدى القوى العاملة ككل.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **بوصفك رئيسا للجنة المعنية بوضع السياسات في الصندوق، هل لك أن تعطينا فكرة عن الموضوعات الأساسية في اجتماعات اليوم؟**

ثارمان: أهم موضوع هو أننا في مرحلة جديدة من التعافي، وهو أمر واضح تماما في الولايات المتحدة، لكن أوروبا تخطت المرحلة الأسوأ وأمامها بعض مخاطر التطورات السلبية الباقية. وعلى المستوى العالمي، أصبحنا الآن في العام الرابع أو الخامس بعد تخطي الأزمة، مما يتطلب توازنا جديدا في صنع السياسات، مع التركيز على المدى المتوسط، وبناء ركيزة صلبة للنمو وتوظيف العمالة.

وكان الموضوع المهم الثاني في مناقشات اللجنة هو الاستقرار المالي. وأنا لا أتحدث هنا عن تركة الأزمة الأخيرة التي لا تزال معنا، مثل الميزانيات العمومية المصرفية الضعيفة في أوروبا وغيرها، ولكنني أعني المخاطر الجديدة. فمع تعافي الاقتصاد، نرى مخاطر جديدة أيضا، حيث نلحظ تقلصا في عائد مجموعة متنوعة من الأصول الخطرة، وهو ما يراه البعض أمرا إيجابيا لأن الاقتراض أصبح أقل تكلفة، لكن علينا أن نتساءل عما إذا كان السبب في ذلك هو تراجع

المخاطر أم سوء تسعيرها. وفي نهاية المطاف، ستصحح أسعار الفائدة ذاتها، ونواجه مصادر جديدة لعدم الاستقرار.

وهناك خطر آخر هو النمو السريع للرفع المالي في قطاع الشركات، كما أشار العديد من زملائي، سواء كان ذلك في البلدان النامية أو بعض البلدان المتقدمة – وبدرجة غير كبيرة في أوروبا. فقد زاد الرفع المالي، أكثر بكثير من الاستثمارات. هذه هي المخاطر الجديدة التي يجب أن نراقبها عن كثب.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، لا يزال خطر تقلب التدفقات الرأسمالية مستمرا. وليس هذا، في رأيي، ظاهرة قصيرة الأجل، ليس مجرد نوبة وقتية. إنما سيبقى هذا التقلب لفترة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **يبدو أننا تحولنا من الحديث عن التعافي إلى الحديث عن دعم النمو، وعن النمو الدائم عالي الجودة. فكيف يمكن أن نحقق ذلك؟**

ثارمان: مزيج السياسات ينبغي أن يتغير. فالتدابير الاقتصادية الكلية للحفاظ على الطلب لا تزال مهمة، لكننا ينبغي أن نركز بشكل متزايد على الإصلاحات الهيكلية لأن هدفنا ينبغي ألا يقتصر على النمو من ربع إلى آخر أو من سنة إلى أخرى، بل تثبيته على ركيزة صلبة قادرة على البقاء ذاتيا. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالإصلاحات الهيكلية.

والعالم يعمل بأقل من الناتج الممكن – في كل مكان في العالم المتقدم، في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأوروبا، واليابان؛ وكثير من البلدان الصاعدة لا تزال دون مستويات الناتج الممكن أيضا. وبالطبع هناك نقص في الطلب. لكن المسألة هي كيف نتجاوز هذا النقص؟ إذا اعتمدنا على إدارة الطلب فقط، من خلال دفعة تنشيطية تقدمها السياسة الاقتصادية الكلية في الأساس، فلن يكون ذلك كافيا.

وأهم عامل لتحقيق التعافي في المرحلة الحالية هو بناء الثقة في اقتصاداتنا على المدى الطويل. وهذه الثقة ستأتي من تحسين التعليم وتقوية المؤسسات وتحقيق بيئة استثمارية أفضل جودة وأكثر وضوحا، وهي الأمور التي يمكن أن تبث في المستثمرين ثقة طويلة الأجل في اقتصاداتنا، أكثر بكثير مما يمكن أن تحققه سياسة الاقتصاد الكلي. ولذلك كان جانب العرض بارزا في كثير من مناقشاتنا هذه المرة.

ولا تزال السياسات التي تركز على الطلب تساهم بدور في هذا الخصوص، لكن جانب العرض هو الذي يجلب الثقة في هذه المرحلة من التعافي الاقتصادي، الثقة التي يمكن أن تدوم.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **أعربت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية عن خيبة أملها البالغة إزاء تأخر المصادقة على الإصلاحات المتفق عليها في عام ٢٠١٠. فكيف نحقق تقدما في هذا المجال؟**

ثارمان: الواقع أن الوضع ليس مثاليا. وهو وضع لم نكن نريد أبدا أن نجد أنفسنا فيه، لكن علينا التوصل إلى طريقة عملية للتقدم. أولا، التركيز الكامل على الولايات المتحدة. فيتعين أن تصادق على الإصلاحات، وأعتقد أنها ستفعل. فالإصلاحات تصب في صالحها، وأنا أعتقد أنهم سيبادرون باتخاذ هذا الإجراء المسؤول. لكن من منظور أعمق، هذه

الإصلاحات، بما فيها المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، تمثل جزءا من تطور مؤسسة دولية بالغة الأهمية.

فصندوق النقد الدولي معني بالعمل متعدد الأطراف. معني بالحلول العالمية للمشكلات العالمية. وإذا لم يقم الصندوق بالإصلاح، وإذا لم يحصل على الموارد التي يحتاج إليها – الموارد الدائمة، وليس عمليات الاقتراض المؤقتة فقط – فسوف نشهد تصاعدا في التوجه الإقليمي والثنائي. سوف نشهد عالما أكثر تشرذما. ولن يكون هذا العالم أكثر أمانا. لن يكون عالما أفضل لأي طرف، حتى الولايات المتحدة.

نشرة الصندوق الإلكترونية: **سمعنا كثيرا في هذه الاجتماعات عن تفاوت الدخول. هل لك أن تشركنا في أي أفكار لديك بشأن الأولويات في معالجة هذه القضية؟**

ثارمان: الواقع أنها قضية تشغل بالنا بشكل متزايد. فالصندوق ليس معنيا بالقضايا الاقتصادية الكلية والمالية فقط. إنما هو في النهاية معني برفاهية الشعوب. وحين نتحدث عن الرفاهية، نعني الاحتوائية، نعني تحسين حياة طيف واسع من أصحاب المهن المختلفة في قطاعات مختلفة من مجتمعنا.

والفقر نفسه، الذي يختلف تماما عن عدم المساواة، لا يزال يمثل تحديا جسيما. وحين نتحدث عن النمو القابل للاستمرار ذاتيا، فإننا نشير إلى أهمية جودة النمو. المسألة لا تقتصر على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، بل جودة النمو التي يمكن أن تحسن حياة الناس على اختلافهم في المجتمع.

ولكن كيف يمكن القيام بذلك؟ كيف يمكن معالجة تحدٍ ليس نتاجا لهذه الأزمة فحسب، بل مرحلة جديدة تماما في الاقتصاد العالمي تتولى فيها التكنولوجيا بعض المهام التي كانت الوظائف البشرية تقوم بها وحيث العولمة ذاتها، وخاصة في البلدان الأكثر تقدما أو ذات الدخل المتوسط، تلغي الوظائف لأنها تعيد توزيعها في مناطق أخرى؟

أعتقد أن المفتاح هو ما أشار إليه زميلي المكسيكي، والذي يسمونه "إعادة توزيع الإنتاجية"، أي رفع المهارات والإمكانات الإنتاجية لدى الجميع، وليس فقط من يعملون في أكثر القطاعات حداثة وتقدما، وليس فقط أصحاب المهن المتخصصة أو العاملين في وظائف تقوم على المعرفة، وإنما رفع المهارات والإمكانات الإنتاجية لدى الجميع حتى يتمكنوا من كسب أجور أفضل وتتوج جهودهم بالنجاح. هذه هي الطريقة الأكثر استمرارية لتحسين حالة عدم المساواة.

إنها تعني انحياز سياساتنا إلى القاعدة العريضة من المواطنين في مجتمعنا، والتفكير في هذا الأمر ليس من وجهة نظر إعادة التوزيع التقليدية فقط، بل من حيث إمكانات النمو لديهم، وقدرتهم على المساهمة. إنها مهمة مليئة بالتحديات، ولا يوجد نموذج واحد يصلح صلاحية تامة في عالم اليوم. وعلينا أن نستمع إلى بعضنا وأن نتعلم من بعضنا.

روابط ذات صلة:

طالع بيان اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

شاهد الفيديو

نص المؤتمر الصحفي للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

موقع اجتماعات الربيع

آخر التوقعات لآفاق الاقتصاد العالمي

لاغارد: ثلاث عقبات يتعين إزالتها أمام تحقيق نمو أسرع وأقوى وأفضل